المشكلات الجيوبولتيكية في شطري السودان

أ.م.د. ماهر إسماعيل إبراهيم رسل محمد غفوري

الجامعة المستنصرية / كلية التربية الأساسية

الملخـــص

على الرغم من انفصال جنوب السودان إلا أن ذلك لم يضع حداً لمشكلات السودان بل على العكس تماماً فقد زاد من حدة المشكلات ليس على كليهما فحسب وإنما على دول الجوار العربي – الإفريقي الذي يرتبط مع السودان بحدود متداخلة إلى جانب التداخل القبلي مع بعض منها ناهيك عن تأثر بعض الحركات والقوميات الموجودة في تلك البلدان والمطالبة بالانفصال هي الأخرى أسوة بدولة ال جنوب الأمر الذي يؤدي إلى خلق حالة من عدم الاستقرار السياسي والذي سينعكس بدوره على علاقة شطري السودان مع دول الجوار العربي – الإفريقي .

المشكلات الحدودية لشطري السودان مع دول الجوار

على الرغم من المساحة الشاسعة لشطري السودان ، إلا أنها تعد من العوامل التي تهدد الأمن والاستقرار فيها بسبب إحاطتها بعدد كبير من دول الجوار والتي لها دور حاسم في تحريك وإثارة النزاعات والمشكلات سواء في النزاعات الحدودية أم الصراعات الداخلية حيث أن معظمها عبارة عن خطوط وهمية تمر عبر مساحات كاشفة لا تحدها معالم طبيعية واضحة و متصلة (كالأنهار) مما يسهل التسلل من خلالها ولا تستطيع الدولة حمايتها أو السيطرة عليها الأمر الذي يترتب عليه تشجيع الحركة غير الشرعية عبر الحدود كالتهريب وتجارة السلاح وغيرها من مهددات الأمن القومي لشطري السودان والذي جعل من الحدود عاملاً مؤثراً في تحديد طبيعة العلاقات بين شطري السودان ودول الجوار وزعزعة الثقة بينها .

لهذا ستناول هذا البحث بالنقاط الاتية :-

أولاً : مشكلات حدود السودان الشمالي مع دور الجوار

1 – مشكلة الحدود السودانية – المصرية

2 – مشكلة الحدود السودانية – الليبية

3 – مشكلة الحدود السودانية – التشادية

4 – مشكلة الحدود السودانية – أفريقيا الوسطى

5 – مشكلة الحدود السودانية – الأثيوبية

6 – مشكلة الحدود السودانية – الاريترية

ثانياً : مشكلات حدود دولة جنوب السودان مع دول الجوار

1 – النتوءات

2 – الانبعاجات

أولاً : مشكلات حدود السودان الشمالي مع دور الجوار

1 – مشكلة الحدود السودانية – المصرية :

تعد مصر من الدول الكبيرة التي تجاور **السودان الشمالي** ، إذ تبلغ مساحتها (100450 كم) ، وبسبب كبر مساحتها فأنها تجاور السودان برمته من جهة الشمال بخط حدود يبلغ (1275 كم) وتشكل 18% من مجموع أطوال حدود السودان مع جواره . **كما في الجدول (1) والخريطة (1)**

يرجع ترسيم الحدود بين البلدين إلى اتفاقية عقدت بين بريطانيا و مصر ، وعرفت بـــــ(اتفاقية الحكم الثنائي) في 19 كانون الثاني عام 1899 م ، وقام بوضع الاتفاقية اللورد كرومر الذي كان القنصل العام البريطاني في مصر ، حيث كانت بريطانيا هي الحاكم الفعلي في مصر ، وقد نصت هذه الاتفاقية على أن يطلق لفظ السودان على جميع الأراضي الكائنة جنوب خط عرض (22°) شمالاً ، وهذا يعني أن منطقة حلايب وفقاً لهذه الاتفاقية لم تكن جزءاً من الأراضي السودانية لان منطقة حلايب تقع شمال خط عرض (22°)[1]، وقد أجريت العديد من التعديلات على هذه الاتفاقية والتي ترى السودان أنها ذات طابع سياسي، في حين تعدها مصر تعديلات إدارية وذلك بالشكل الاتي:

1- تم " التعديل الأول " للاتفاقية في 26 آذار عام 1899 ، أي بعد مضي شهرين فقط من توقيع الاتفاقية، وامتداد خط الحدود وفقاً لهذا التعديل إلى جهة الشمال لصالح السودان وتبلغ نحو (25 كم) لتصل إلى منطقة ادندات حول نهر النيل ليشرف عليها المسؤولون المحليون السودانيون لرعاية القبائل من أصول سودانية * .

2- يشمل " التعديل الثاني " لصالح السودان والذي تتضمن إخضاع المنطقة التي تعرف بمثلث حلايب الواقعة بين جنوب الشرقي لمصر والشمال الشرقي للسودان للإدارة

السودانية بهدف جمع شمل القبائل التي يعيش الجزء الأكبر منها داخل السودان وخاصة " قبائل البشارية " .

3- أما " التعديل الثالث " فقد جاء لصالح مصر وقد جرى في تشرين الثاني عام 1902 م على اثر قرار أصدره وزير الداخلية المصري يقضي بضم منطقة صغيرة إلى الإقليم المصري تقع إلى الجنوب من خط عرض (22°) شمالاً وتعرف بـــ(مثلث بارتازجا) وذلك اعتماداً على نفس المبدأ القائم على فكرة توحيد القبائل المنتمية إلى أصل واحد، حيث أن هناك جزءاً من قبائل العبابدة تقطن هذه المنطقة لذلك فقد تم طرح إخضاعها للإدارة المصرية .

كان الهدف من هذه الاتفاقية هو الفصل الفعلي للسودان عن مصر ، وهكذا أصبح الحد الفاصل بين مصر والسودان يبدأ من(كرسكو) على نهر النيل شمال درجة عرض (22°) حتى (جبل بارتازجا) جنوب خط عرض (22°) ، ومن (بئر حسدعر) إلى (جبل الدبكة) شمال خط عرض (22°) والى (بئر شلاتين) على البحر الأحمر ، أي أن حلايب أصبحت منذ آذار عام 1899 م وتعزيزاً لقرار وزير الداخلية المصرية عام 1902 م جزءاً من الأراضي السودانية ، وهذا يعني تأكيداً للسيادة السودانية على حلآيب لاسيما أنه لم يصدر عن مصر أي اعتراض على ما جاء في دستور السودان المؤقت في المادة الثانية / الفقرة 2 / عام 1956 م ، والذي ينص على أن الأراضي السودانية تشمل جميع الأراضي شمال خط عرض (22°) [2] .

جدول (1)

دول جوار الســـــــودان الشمالي ومساحتها و أطوال حدودها

الدول المجاورة	مساحة الدولة (كم)	طول الحدود (كم)	النسبة المئوية (%)	الاتجاه الجغرافي
جنوب السودان	648052	2184	31	الجنوب
اريتريا	121320	605	9	الشرق
اثيوبيا	1127172	769	11	الشرق والجنوب الشرقي
افريقيا الوسطى	623000	480	7	الغرب
تشاد	1284000	1360	19	الغرب
مصر	1001450	1275	18	الشمال
ليبيا	1760001	383	5	الشمال الغربي
المجموع	6564995	7056	%100	

المصدر من عمل الباحثة بالاعتماد على :

1- جمهورية السودان ، تقرير ملف الأوضاع الإنسانية ، الخارجية السودانية ، ط1 ، 2012 ، ص

2- مركز دراسات الشرق الأوسط ، مطبعة الألفي ، دمشق ، 2005 ، ص 101 – ص115.

خارطة (1)

حدود السودان مع دول الجوار

المصدر : الانترنت على موقع http//www.wikipedia.orq

- **مشكلة حلآيب :**

وهي منطقة ساحلية تقع في أقصى الجنوب الشرقي لمصر وأقصى الشمال الشرقي للسودان ، وهو عبارة عن مثلث قاعدته عند خط عرض (22°) شمالاً ، ورأسه بئر شلاتين إذ تبلغ مساحتـــه (1815 كم) [3] ، وتمتد قاعدته التي يبلغ طولها (300 كم) [4] ، حيث يشكل الأراضي السودانية والمصرية ضلعي المثلث بينما يشكل البحر الأحمر ضلعه الثالث [5]، ويوجد في منطقة حلآيب عدد من الموانئ الطبيعية كميناء (أوسيف – مسالك – رشايدا – شعيب – هنيداب) وتسكن هذه المنطقة قبائل النوبيين وهي تشمل (الدناقة – المحس – السكوت) داخل السودان ، و (الفدجة – الكنوز) داخل مصر ، إضافة إلى قبائل البجا ومنهم (البشارية – العبابدة – حموراب – أم علي) والتي تم شطرها بين البلدين[6] . **كما في الخارطة (2)**

خارطة (2)

موقع حلآيب بين السودان الشمالي ومصر

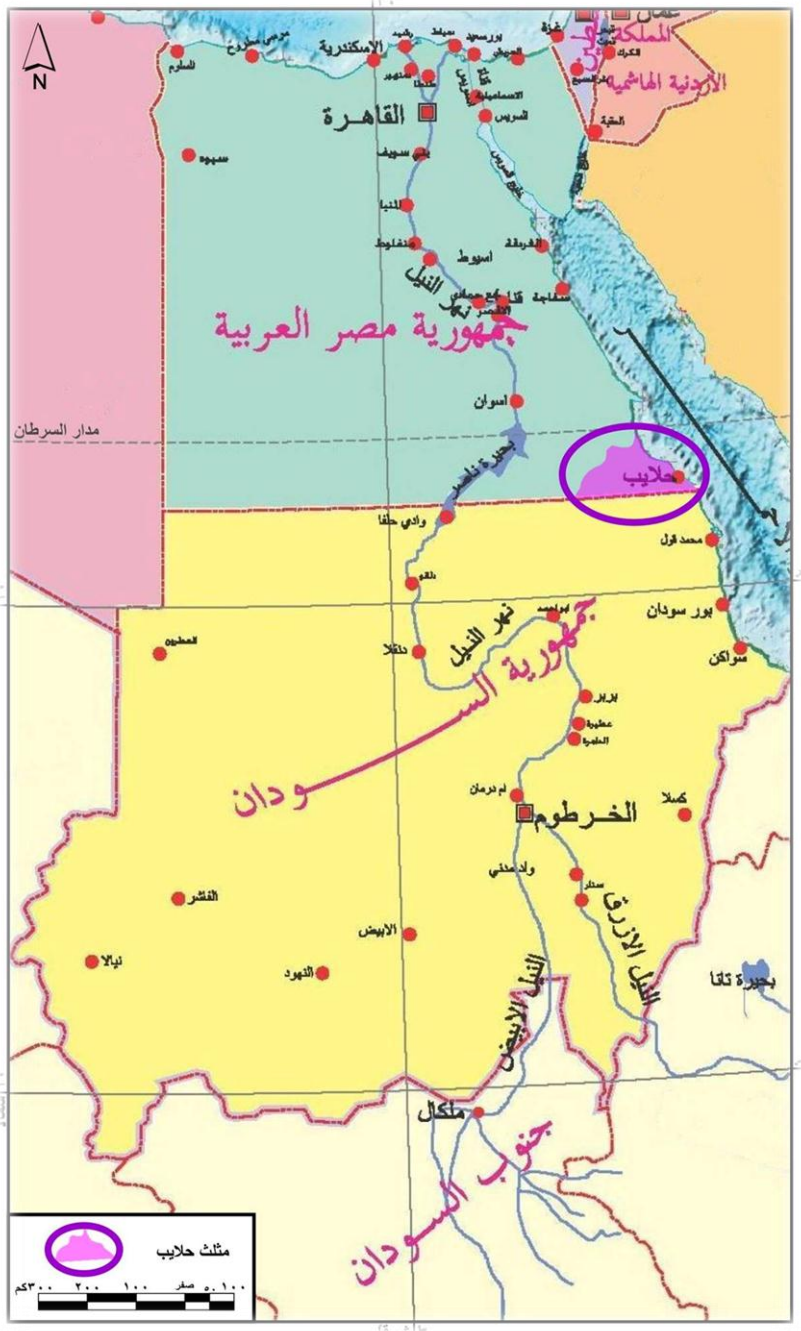

المصدر من عمل الباحثة بالاعتماد على :

عبد السلام إبراهيم البغدادي ، السودان المعاصر السياسة الخارجية والعلاقات الدولية ، ط1 ، دار المناهج للنشر والتوزيع ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، 2005 ، ص105.

النزاع السوداني المصري على مثلث حلايب

تفجرت مشكلة حلآيب لأول مرة بين مصر و**السودان الشمالي** بعد الاستقلال في الأيام الأخيرة من شهر كانون الأول عام 1958 م ، وذلك عندما بعثت الحكومة المصرية بمذكرة إلى حكومة السودان مطالبة بحق مصر في استرجاع هذه المناطق التي يقوم السودان بإدارتها " وفق وجهة نظر مصرية " [7] ، وقد أرسلت مصر وحدات عسكرية إلى المنطقة بهدف منع حكومة الخرطوم من استكمال إجراءاتها الانتخابية ، وبالمقابل قامت مصر أيضاً بإدخال هذه المنطقة ضمن دوائر الاستفتاء حول الوحدة بين مصر وسوريا ، الأمر الذي أدى إلى قيام الحكومة السودانية بتدويل القضية من خلال عرضها على مجلس الأمن الدولي .

ولقد لعبت الخلافات السياسية بين النظامين دوراً كبيراً في تصعيد الخلاف بينهما ، حيث كانت السودان ترتبط بمصالح الغرب ، أما مصر فقد كانت تمثل رمزاً للنضال القومي ضد المصالح الغربية ، وعلى أثر الانقلاب الذي قام به الجنرال إبراهيم عبود ليلة 17 من شهر كانون الأول عام 1958 م وبدعم من بعض الوسطاء فأن الرئيس المصري جمال عبد الناصر طوى ملف حلآيب وذلك بإعلان المندوب المصري أمام مجلس الأمن أن حكومة القاهرة قررت البت في مثلث حلآيب ، ولم تثر هذه المشكلة خلال مدة حكم الرئيس المصري أنور السادات إلا في إطار محدود وتتمثل في سحب الرئيس السوداني جعفر النميري الشكوى من مجلس الأمن الدولي خلال عام 1972 م [8] ، ومنذ ذلك الوقت جمدت القضية دون التوصل إلى حل شامل أو نهائي بصددها ، كما أن الطرفين لم يجرب أي مفاوضات بشأنها ولم يتقدما بمقترحات أو حلول للتوصل إلى تسوية معينة .

وبرزت مشكلة حلآيب بصورة قوية في شهر كانون الأول عام 1999 م ، وذلك عندما قامت الحكومة السودانية برئاسة عمر حسن البشير بمنع امتيازات لتنقيب النفط لشركة البترول الكندية في المنطقة من طوكر التي تقع جنوب بورتسودان بـــ(150 كم)، وأثار هذا الإجراء غضب الحكومة المصرية ، وزادت الخلافات السياسية بين الطرفين بسبب اتهام كل منهما للآخر بالتدخل في الشؤون الداخلية ودعم المعارضة السياسية و العمل على تقويض الأمن والاستقرار الداخلي ، وتجنباً لأي إشكال قررت الشركة الكندية الانسحاب و إلغاء اتفاق (حق الامتياز) حتى يتم الاتفاق بين البلدين [9] .

وفي عام 1994م أرسل **السودان الشمالي** مذكرة إلى الأمم المتحدة ومجلس الأمن ومنظمة الاتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية تشتكي الحكومة المصرية ب 39غارة شنتها القوات المصرية على الحدود السودانية منذ تقديم الحكومة السودانية بمذكرة سابقة

في عام 1993م ، وبالمقابل رفضت الحكومة المصرية المشاركة في مفاوضات وزراء الخارجية ومنظمة الاتحاد الإفريقي في أديس أبابا عام 1995م لحل النزاع الحدودي ، وبعد محاولة اغتيال الرئيس المصري الأسبق حسني مبارك في قمة أديس أبابا حيث اتهمت الحكومة المصرية نظيرتها السودانية بالتخطيط لعملية الاغتيال ، وذلك أمر الرئيس المصري حسني مبارك بمحاصرة القوات السودانية في منطقة حلآيب وفرض سيطرتها على تلك المنطقة ، وحاولت أيضاً إغلاق المراكز التجارية السودانية المصرية في شلاتين، وقامت السودان في عام 2000م بسحب قواتها من حلآيب وفرضت القوات المصرية سيطرتها على تلك المنطقة ، وفي عام 2004م أعلنت الحكومة السودانية أنها لم تتخلَّ عن إدارة المناطق المتنازع عليها ولم تهجرها أو تسليمها للمصريين وأكدت على تقديم مذكرة بسحب القوات المصرية إلى سكرتير الأمم المتحدة ، وقد حدثت تطورات مهمة منها توقيع مذكرة لاسترجاع المنطقة للسودان وذلك في (مؤتمر البجا) حيث أكد المؤتمر أن أصول سكان قبائل البجا في هذه المنطقة هي في الأساس سودانية [10] .

وفي عام 2010م اعتمدت منطقة حلآيب كدائرة انتخابية من دوائر ولاية البحر الأحمر ، وبالتالي أصبح من حق مواطني حلآيب التصويت في الانتخابات السودانية بصفتهم مواطنين سودانيين ، وقام الرئيس السوداني عمر حسن البشير بالتأكيد على سودانية حلآيب كما قال نائب الرئيس السوداني أن الرئيس المصري محمد مرسي وعد بإعادة وضع حلآيب كما كانت عليه عام 1995 م ولكن الرئاسة المصرية نفت ذلك وأعلنت عام 2013م أن منطقة حلآيب هي أرض مصرية ، وفي عام 2014م قالت تقارير صحفية أن قوة المشاة البحرية السودانية قامت باستبدال القوة المرابطة في حلآيب وشلاتين ، تم هذا الإجراء بموافقة الحكومة المصرية والتي صرحت بدورها أنه ليس دليلاً على شيء جديد وإنما هو وفق الاتفاقيات الموقعة بين البلدين ، ولكن في 23 من تشرين الأول عام 2015 م قامت السلطات المصرية بعمل مراكز انتخابية في مثلث حلآيب وشلاتين لإجراء الانتخابات البرلمانية في مصر ، مما أغضب الجانب السوداني ، وقال وزير خارجية السودان إبراهيم غندور أن حكومة الخرطوم أودعت شكوى ضد القاهرة لدى مجلس الأمن الدولي بسبب إجراء الانتخابات البرلمانية المصرية في مثلث حلآيب وشلاتين المتنازع عليها وأن هذه الشكوى ستجدد كل عام ، وأكد أن حلآيب سودانية وستظل سودانية ، وقد أشار إلى ثلاث خيارات لحل النزاع حول مثلث حلآيب

وشلاتين وهي " إما بالتراضي، أو بقرارات دولية ، أو عبر التحكيم الدولي " مشيراً إلى رفض مصر للتحكيم الدولي[11].

على الرغم من أن المشكلة لم تحل إلى الآن إلا أنها تهدد العلاقات السودانية المصرية وتساهم في الكثير من الصراعات والنزاعات بينهما مستقبلاً .

2 – مشكلة الحدود السودانية – الليبية :

تجاور **السودان الشمالي** من الجهة الشمالية الغربية ليبيا بخط حدود يبلغ (383 كم)، وتشكل (5%) من مجموع أطوال الحدود السودانية . **كما في جدول (1) والخارطة (1).**

تعد ليبيا حلقة وصل بين الحكومة السودانية وحركات التمرد في إقليم دارفور نظراً للارتباطات التاريخية والقبلية بين ليبيا ودارفور ، إضافة إلى أن أي تدخل عسكري دولي في إقليم دارفور يمثل ضغطاً غير مباشر على النظام السياسي الليبي ، وتحتل مشكلة دارفور بعداً جيوبوليتكياً مهماً وذلك عن طريق تفتيت بلدان الشرق الأوسط بتشجيع إقامة دولة الزعاوة الكبرى التي تضم أراضي كل من السودان وليبيا وتشاد [12] .

تحاول ليبيا إلغاء الفكر السائد بإقامة هذه الدولة ، فضلاً عن استغلال مشكلة دارفور لتواصل عملية التطبيع مع واشنطن على خلفية السماح لقوافل الإغاثة الأمريكية بالمرور عبر أراضيها ، وقادت ليبيا تحركا إقليمياً لمحاولة حل الأزمة سلمياً ولكنها رفضت أي وجود عسكري غير إفريقي في الإقليم وأبدت استعدادها للمشاركة في تكوين قوات مراقبة إفريقية ، وحاولت من جانب آخر إيقاف الدعم الاريتري لمتمردي دارفور عن طريق إجراء الوساطة بين الحكومة السودانية والاريترية لحل المشاكل بينهما ، وكان لها دور هام أيضاً في إغاثة النازحين في دارفور حيث سمحت بانسياب المعونات الإنسانية من البحر المتوسط عبر الأراضي الليبية حتى مخيمات اللاجئين في تشاد [13] ، وكان لها أثر على صعيد مواقف حركات التمرد وإقناعهم بالسلام ووقف إطلاق النار وذلك باستضافة ليبيا القمة الخماسية * في مدينة سرت في تشرين الأول عام 2004م أسفرت عن التأكيد على رفض أي تدخل أجنبي في قضية دارفور باعتبارها قضية إفريقية صرفة ، ثم استضافت ليبيا مؤتمر القمة السباعية في طرابلس في آيار عام 2005م في إطار محاولة الإتحاد الإفريقي والدول المجاورة للسودان الشمالي البحث عن حل لمشكلة دارفور وأكد القادة المشاركين على رفض إي تدخل أجنبي وحصر معالجة المشكلة في الإطار الإفريقي ، كما قرروا استئناف مفاوضات ابوجا [14] .

على الرغم من موقف ليبيا الإيجابي تجاه السودان إلا أن العلاقات بين البلدين أخذت منحى آخر ، حيث شهدت العلاقات مرحلة من التأزم وذلك عند قيام السلطات السودانية بتأريخ 29 من حزيران عام 2010م بإغلاق المنافذ الحدودية البرية والطريق البري الرابط بين السودان وليبيا ، ونشرت الأمن لإعادة تنظيم وانتشار قوات شرطة الجوازات والهجرة وشرطة المرور و الجمارك و الحدود لتعزيز قيامها بدورها ، كما قررت الحكومة السودانية الانسحاب من القمة الإفريقية الأوربية الثالثة التي عقدت في العاصمة الليبية طرابلس للمدة من 29 – 30 / 11 / 2010م ، وعدم المشاركة فيها بأي مستوى ، وأعلنت أن السودان غير معني بنتائجها ، وزاد تدهور العلاقة بين البلدين عند اندلاع الثورة الليبية في 17 شباط فبراير عام 2011م ضد نظام الرئيس الليبي معمر القذافي ، إذ أن الحكومة السودانية لم تتحفظ بدعمها للثورة بل وأيدتها منذ اندلاعها ، ووصل هذا الدعم إلى تزويد الثوار الليبيين بالسلاح ، وكان السودان من أوائل الدول التي اعترفت بالمجلس الانتقالي الليبي ممثلاً شرعياً للشعب الليبي ، وعززت السودان مواقفها بزيارات متكررة من كبار المسؤولين في الدولة وعلى رأسهم الرئيس السوداني عمر البشير و نائبه الاول ووزير الخارجية و مدير الأمن و المخابرات ، وعرضت خلالها السودان دعمها للشعب الليبي وأبدت استعدادها للمساعدة في إعادة بناء القوات المسلحة الليبية ولحقتها خطوة تعيين سفير سوداني في طرابلس .

3 – مشكلة الحدود السودانية – التشادية :

تشاد من الدول الحبيسة وتشكل الجزء الأطول من الحدود السودانية الغربية بخط طول (1360كم) وتشكل 19% من مجموع أطوال الحدود السودانية . **كما في الخارطة (1) والجدول (1)**

وتتسم العلاقة بين **السودان الشمالي** وتشاد بالسلبية والنزاعية حيث أخذت العلاقة بين الطرفين بالتهور خلال حقبة الستينيات من القرن الماضي وخاصة عند ظهور حركة فرولينا* والتي على أثرها هددت تشاد بقطع العلاقات الدبلوماسية مع السودان إذا لم توافق على طرد اللاجئين السياسيين من دارفور ، وجرت محادثات بين الطرفين وصدر بيان ختامي على أثر الاجتماع مفاده أن حكومة السودان وافقت على طرد اللاجئين السياسيين ومنع جميع الحركات المنظمة والتي تمارس عملها داخل الأراضي السودانية[15]، إلا أن ذلك لم يؤدِّ إلى إنهاء الطابع المتدهور للعلاقات بين البلدين وأصبحت أزمة السلطة في تشاد من أهم المؤثرات الخارجية التي أنعكس أثارها نحو الداخل

السوداني وبالذات في إقليم دارفور الذي أصبح منطقة نفوذ للمعارضة التشادية ضد حكم الجنوبيين في تشاد من خلال حركة فرولينا والتي تلقت دعماً مالياً وعسكرياً من السودان وليبيا ، وهو ما شكل أحد أدوات الضغط السياسي والعسكري على حكومة (فرانسوا تومبالباي) الذي أطيح به عام 1975م ، وخرج من إقليم دارفور ، كما تم حسم صراع (حسين حبري) من قبيلة القرعان الذي وصل الحكم عام 1982م انطلاقاً من دارفور وبين الرئيس الحالي (إدريس ديبي) وهو من قبيلة الزغاوة ذات الأصول الدارفورية حيث قدم الزغاوين بدارفور وليبيا دعماً عسكرياً لـــ(ديبي) حتى أستطاع إسقاط نظام حسين حبري عام 1990م [16] ، ومنذ ذلك التاريخ أصبحت حالة عدم الاستقرار وتنامي الصراع (القبلي– القبلي) و (الإفريقي – العربي) هو السائد في إقليم دارفور لأن أغلب الصراعات السياسية في تشاد استخدمت الأراضي السودانية (إقليم دارفور) مسرحاً لمعسكرات التدريب كامتداد للصراع داخل تشاد ، وفي نفس الوقت كانت الحكومة السودانية تساند أحد طرفي الصراع ، وبذلك أشتد الصراع حول السلطة في تشاد مما أدى إلى هروب جماعي من القبائل التشادية في السودان الشمالي والتي تعمل على توفير الحماية وتقديم المساعدة لبطونها ، حيث أن معظم المتمردين كانوا من قبائل الزغاوة التي ينتمي لها الرئيس التشادي (إدريس ديبي) وقامت هذه القبيلة بمساعدته للوصول إلى الحكم عام 1990م ، وإذا ما تنكر له فأن ذلك يعني قوة معارضيه من قبيلة القرعان الذين لهم تواجد في دارفور وقد يغريهم الوضع بالانقضاض على نظام ديبي ، وفي الوقت نفسه لا يستطيع ديبي دعم الزغاوة السودانية بسبب علاقته الودية بينه وبين حكومة الإنقاذ التي ساعدته في الوصول إلى الحكم ، كما تخشى تشاد أيضاً من إفرازات الحرب في دارفور خاصة تدفق اللاجئين على أرضها مما يلقي عبئاً على تشاد* ، فمنذ تموز عام 2003م عبر أكثر من 110 ألف لاجئ سوداني الحدود السودانية باتجاه تشاد ، واستناداً الى ذلك أدارت تشاد علاقتها مع السودان وبالذات أزمة دارفور على عدة عناصر محاولة الموازنة بين عناصر متناقضة ، فهي تلعب دور الوسيط بين الحكومة السودانية والمتمردين في دارفور ، وفي نفس الوقت توثق علاقتها مع الحكومة السودانية لضبط حدودها لمنع عمليات تهريب الأسلحة ، وفي مقابل ذلك الإبقاء على خيوط المتمردين لموازنة الصراع حتى لا يخسر الرئيس التشادي ديبي تأييد الزغاوة السودانيين ، وتهدف من ذلك منع إقامة دولة الزغاوة الكبرى بين جانبي حدودها مع السودان وعاصمتها المنتظرة في دارفور[17] .

لذلك فأن المتمردين التشاديين كانوا يجدون في أراضي دارفور ملجأً لهم ومنها ينطلقون إلى تشاد كما أن المتمردين المسلحين في دارفور يجدون في أراضي تشاد الملاذ الآمن ومصدراً للسلاح ، وفي نفس الوقت فأن تشاد تعدّ الحضن الأول لحركات التمرد السودانية في دارفور ، أن هذا الوضع أدى إلى استمرار تدهور العلاقات بين البلدين حيث وصل الأمر بينهم في عام 2006م إلى أن تعلن تشاد أنها في حالة حرب مع **السودان الشمالي** وقطع علاقاتها ، وكذلك قام الجيش التشادي بضرب مواقع في داخل الأراضي السودانية وتحديداً في إقليم دارفور ، مما أدى إلى مقتل وجرح العشرات من أفراد القوات المسلحة السودانية ، ولكن الطرفين احتويا هذا الحادث وعادت العلاقات بينهما مرة أخرى عندما قام وزير خارجية تشاد بزيارة إلى الخرطوم ولنقل فيها أسف الحكومة التشادية للحادث ، وقطعت العلاقات الدبلوماسية مرة أخرى مجدداً بقرار سوداني بعد الهجوم الذي شنته حركة العدل والمساواة على أم درمان في 10 / 5 / 2008م واتهام تشاد بالوقوف وراءه ، واستؤنفت العلاقات بين البلدين في 9 / 11 / 2008م بوساطة ليبية تنفيذاً لتوصيات آلية والاجتماع الثلاثي الذي عقد في طرابلس بين السودان وتشاد وليبيا والذي وجه بعودة التمثيل الدبلوماسي خلال مدة لا تتجاوز الأسبوعين ، ثم عاد التأزم بين البلدين من جديد بعد الشكوى الذي تقدم بها مجلس الأمن الدولي بتاريخ 19 / 7 / 2009م على أثر قيام طائرتين تشاديتين مقاتلتين باختراق أجواء السودان وشن هجوم على ولاية غرب دارفور مما أدى إلى غلق الحدود مع تشاد من قبل القوات السودانية وتسيير وحدات المراقبة لحدودها مع تشاد .

أن العوامل القبلية داخل نظام تشاد الحالي تقيد قدرة تشاد على القيام بما هو مطلوب منها من السيطرة على الحدود ، كما أن الحكومة السودانية غير قادرة على منع المتمردين التشاديين من اتخاذ ملاذ أمن في أراضي دارفور ، وربما هي لا ترغب ذلك لأنها ورقة ضغط على تشاد في ظل الوضع الراهن في دارفور ، وكذلك تفعل تشاد من خلال دعم المتمردين في دارفور ، وتشير الحكومة السودانية دائماً إلى أستقواء تشاد بدعم من بعض الدول المتنفذة في مجلس الأمن ، في أشارة صريحة إلى فرنسا التي تتهمها السودان بدعم وتمويل الحركات المسلحة السودانية المتمردة في تشاد ضد السودان بالإضافة إلى دعمها المتواصل لتشاد ، وقد تعهد الطرفان بتاريخ 9 من كانون الثاني عام 2010م في محادثات أجراها وفدان من الطرفين في العاصمة التشادية نجامينا بوقف الدعم لأي من حركات التمرد في كل من البلدين في خطوة لتحسين العلاقات بينهما ،

وكـــنوع من أثبات تشاد لحسن نيتها قامت بالطلب من خليل إبراهيم زعيم حركة العدل والمساواة المتمردة الذي قتل مؤخراً في دارفور مغادرة الأراضي التشادية [18] .

أن تقلب العلاقة بين **السودان الشمالي** و تشاد بين الإيجاب والسلب ، ولم يصل بهما إلى الحل "الحرب أو القطيعة التامة" ، حيث يدرك الطرفان أن ذلك من شأنه أن يزعزع استقرارهما لذلك فأن العلاقة بينهما ذات طبيعة نزاعية تصارعيه نتيجة للتداخل الأثني وعلى الرغم من توصل الطرفين لعقد اتفاقيات حول مسألة الحدود ، حيث أن مسألة التداخل الحدودي والقبلي كانت ذات تأثير كبير على العلاقة بين البلدين بالرغم من الدور الذي أدته الحكومة التشادية لحل أزمة دارفور ، حيث يلاحظ أن حركات التمرد التشادية اتخذت من الأراضي السودانية (دارفور) مسرحاً للتدريب وقاعدة لانطلاق هجماتها باتجاه تشاد ، وكلما أشتد الصراع في تشاد كلما زاد الهروب الجماعي للقبائل التشادية إلى السودان ، وبالتالي أصبحت السودان توفر الحماية وتقدم المساعدات للقبائل الهاربة مما أدى إلى خلق العديد من النزاعات بين الطرفين ، وقد أتفق البلدين على عقد اتفاقية أمنية عام 2011م ينشر بموجبه الطرفان قوات مشتركة لمنع أي قوة معارضة لكل من النظامين من عبور الحدود بين البلدين .

4 – مشكلة الحدود السودانية – أفريقيا الوسطى :

تقلصت حدود دولة إفريقيا الوسطى مع **السودان الشمالي** بعد انفصالها عن **دولة جنوب السودان** عام 2011م من (1156كم) إلى (480كم) وتشكل 7% من مجموع أطوال حدود السودان مع دول الجوار . **كما في جدول (1) وخارطة (1)**

أن العلاقات بين التي تحكم أفريقيا الوسطى و**السودان الشمالي** يسودها نوع من الهدوء والاتفاق على معظم القضايا ، لذلك نجد أثرها كان معتدلاً ومحايداً إلى حد ما في مشكلة دارفور وجنوب السودان اللذين تربطهما معه حدود طويلة ، والسبب يرجع إلى إمكانياتها العسكرية المحدودة وأنها متخلفة اقتصادياً إلى درجة أنها لو أرادت أن يكون لها أثر إيجابي أو سلبي لما استطاعت لأنها لا تمتلك الأدوات اللازمة لذلك[19] ، وتنظر جمهورية إفريقيا الوسطى إلى المناطق المجاورة لحدودها على أساس أنها تمثل عمقاً إستراتيجياً لها ويجب أن تكون هذه المناطق مستقرة وأمنه من أيّ محاولات للسيطرة عليها سواء من قبل المتمردين أم من قبل أي قوى أجنبية ، وكذلك تخشى إفريقيا الوسطى ونظامها الحاكم أن تستغل بعض القوى المعارضة من أزمة دارفور في القيام بانقلاب أو تمرد نظراً للارتباطات القبلية بين تشاد ودارفور وإفريقيا الوسطى ، إذ أنها تخشى أن

يستغل أنصار الرئيس السابق (أنج ياسة) والمتواجدون في دارفور وينقضوا على حكم الرئيس (فرانسوا بوزيزي) الذي جاء إلى الحكم بانقلاب عسكري في آذار عام 2003م[20] ، وأتفق كل من السودان وتشاد وإفريقيا الوسطى يوم الاثنين 23 مايو عام 2011م على تفعيل اتفاقية أنشاء قوات مشتركة لحماية الحدود المشتركة وإحكام التنسيق الثلاثي للسيطرة على عمليات التهريب ومكافحة الجريمة العابرة للحدود ، وإنشاء آلية استشارية ثلاثية للتعامل مع القضايا الأمنية والعمل على تعزيز التعايش السلمي بين القبائل المشتركة وتشجيع العودة الطوعية للاجئين ، وقد أتفق رؤساء الدول الثلاثة على عقد قمة ثلاثية سنوياً بالتناوب بين عواصم الدول الثلاث ، حيث قال الرئيس السوداني (عمر البشير) في المؤتمر " أن النجاحات التي حققتها القوات المشتركة على حدود الدول الثلاث تؤكد أهمية التنسيق الأمني وتعزيز التعاون على الشريط الحدودي لمنع أنشطة المتفلتين وتحجيم تهريب السلاح من الدول المجاورة " ، بينما قال الرئيس التشادي (إدريس ديبي) في المؤتمر " أن العوامل الجغرافية و المصير المشترك تحتم على الدول الثلاث العمل سوياً من أجل مستقبل أفضل لشعوبها وإضافة إلى أن التفاهم الأمني القائم بين الدول الثلاث لا يستهدف أحد ولكنه تعبير عن الإرادة المشتركة في مواجهة تحديات مماثلة " ، أما رئيس إفريقيا الوسطى (فرانسوا بوزيزي) فقد شدد على أهمية التعاون الأمني والسياسي والاقتصادي بين بلاده والسودان وتشاد [21] .

يلاحظ مما سبق أن إفريقيا الوسطى اتخذت دور الحيادية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للسودان وذلك بسبب مخاوفها من أن ينتقل الصراع نتيجة تداخل الاثني بينها وبين دارفور ، وكذلك عدم امتلاكها القدرات العسكرية والاقتصادية لحل الصراعات فيها.

5 – مشكلة الحدود السودانية – الأثيوبية :

تقلصت حدود أثيوبيا مع **السودان الشمالي** بعد انفصالها عن **دولة جنوب السودان** من (1606كم) إلى (769كم) ، وتشكل نسبة 11% من مجموع أطوال حدود السودان مع دول الجوار . **كما في جدول (1) وخارطة (1)**

تشهد العلاقة بين البلدين حالة من الهدوء النسبي بين الحين والآخر ، إلا أن ذلك لم يدم طويلاً ، إذ أن العلاقة بينهما شهدت في أغلب الأحيان توتراً وعدم استقرار منذ استقلال السودان ، وقد كانت أهم أسباب التوتر بين البلدين هي الاتهامات المتبادلة بينهما [22] ، فأثيوبيا تتهم السودان بدعم بعض الحركات الإسلامية لتحرير أورمياجات ، وتتهم السودان أثيوبيا بدعم حركات التمرد في جنوب السودان[23] ، وفي سبعينيات القرن الماضي شهدت العلاقة بين البلدين تحسناً كبيراً ضمن معادلة سياسية بإيقاف الدولتين دعم حركات التمرد[24] .

وعند وصول زيناوي للحكم عام 1991م أخذت العلاقات بينهما تتراوح بين الفتور والتحسن حتى عام 1994م إذ قامت أثيوبيا باتهام السودان بزعزعة الاستقرار الأثيوبي من خلال نشر الأفكار العقائدية " إي الدين الإسلامي الحنيف " ، ثم جاء بعد ذلك محاولة اغتيال الرئيس المصري السابق حسني مبارك في العاصمة الأثيوبية أديس أبابا عام 1995م واتهام السودان بمحاولة الاغتيال لتشكل الأساس في تدهور العلاقات بين البلدين[25] ، لذلك قامت أثيوبيا بمساعدة جون قرنق زعيم حركة التحرير في السودان بالمساعدات المالية والعسكرية مما أدى إلى تدهور العلاقات بين الطرفين ، وظلت العلاقات متوترة إلى أن حصلت اريتريا على الاستقلال ، وما عانته أثيوبيا من وطأة الموقع الحبيس أدى إلى تحسين العلاقات مع السودان فتم عام 2003م توقيع اتفاقية تسمح لأثيوبيا باستخدام ميناء بورتسودان [26] ، وسمحت أثيوبيا للولايات المتحدة الأمريكية لبسط نفوذها على أراضيها وتوجيهها للعمل باتجاه التصعيد والضغط على السودان تماشياً مع السياسة الأمريكية* الرامية إلى عزل السودان ، لذلك اختارت أثيوبيا نظراً لما تمتلكه من إمكانيات وأدوات ضغط باتجاه السودان ، ولأجل ذلك قدمت أمريكا الدعم المطلوب إلى أثيوبيا إذ حصلت في أثناء المدة من (1998– 2002) م على مساعدات مالية أمريكية تصل إلى نحو ملياري دولار ، ولقد تطابق الدعم الأثيوبي لحركات التمرد في جنوب السودان مع التوجهات الإسرائيلية الرامية إلى زعزعة وتفتيت البنية الداخلية للدولة السودانية ، وقد وجدت (إسرائيل) في إثيوبيا منفذاً مهماً لتحقيق إستراتيجيتها اتجاه الأمن

القومي عامة والأمن الوطني السوداني على وجه التحديد[27] ، وتوج ذلك بالاتفاق الإستراتيجي مع أثيوبيا عام 1996م تمنح بموجبها (إسرائيل) تسهيلات عسكرية واستخباراتية في الأراضي الأثيوبية ، ثم جرى تأكيد هذا المبدأ عام 1999م وهذا ما شكل أثيوبيا دور الضامن للعلاقات بين المتمردين في جنوب السودان و(إسرائيل) . وكذلك تشكل أثيوبيا تهديداً جيوبوليتكياً على الأمن المائي فيما يتعلق بمياه نهر النيل ولا سيما النيل الأزرق وعدد من روافد النيل الأخرى من الأراضي الأثيوبية إلى السودان ، إذ تتحكم أثيوبيا بنسبة 85% من مجموع الوارد السنوي لنهر النيل ، وأن إستراتيجية أثيوبيا تجاه النيل تمثل لها الحق الكامل في استغلال مياه النيل وفقاً لاحتياجاتها التنمية[28] .

نستنتج مما سبق أن العلاقات بين السودان وأثيوبيا تحكمها تأثير القوى الدولية والإقليمية ، وأن طبيعة العلاقة التي تربط كلاً من الدولتين يسودها الكثير من التعقيدات ، وعلى الرغم من ارتباط الطرفين بتحالفات و اتفاقات أمنية وسياسية إلا أن التعاون بين كلا البلدين لا يستمر طويلاً مادامت هناك مشكلات سياسية واقتصادية يعاني منها البلدان ولاسيما المتعلقة بمياه نهر النيل والتي تطالب الحكومة الأثيوبية منذ زمن طويل أن تكون لها حصة ثابتة بتلك المياه شأنها شأن السودان ومصر ، كما أن استمرار علاقة أثيوبيا بالولايات المتحدة الأمريكية و(إسرائيل) ينبئ بحدوث الكثير من المشكلات التي سوف تثيرها أثيوبيا مع السودان والذي يشكل من وجهة نظر أثيوبيا خطراً مباشراً يهدد الأمن الأثيوبي وخاصة في حال انتشار أفكار الجبهة القومية الإسلامية السودانية داخل الأراضي الأثيوبية الأمر الذي لا ترتضيه الولايات المتحدة الأمريكية* ، وأن استمرار تأثير أثيوبيا بسياسة الولايات المتحدة الأمريكية ستؤثر على طبيعة العلاقات التي تربط بين الدولتين .

6 – مشكلة الحدود السودانية – الاريترية :

تقع اريتريا في شرق القارة الأفريقية وهي تجاور **السودان الشمالي** من جهة الشرق بخط حدود يبلغ طوله (605كم) وتشكل نسبة 9% من مجموع أطوال الحدود السودانية . **كما في الجدول (1) والخارطة (1)**

أن العلاقات السودانية الاريترية متجذرة منذ القدم وسادتها فترات من الهدوء والتعاون على مختلف المستويات والأبعاد إلا أنها بعد استقلال اريتريا في عام 1993م عن أثيوبيا ، انتهجت نهجاً عدوانياً على كل الأقطار العربية وخاصة **السودان الشمالي** حيث قامت بقطع علاقتها بالسودان وأكدت اريتريا أن العلاقة مع (إسرائيل) هو البديل عن العرب ، وأن مصلحة اريتريا تقتضي تطورها في مختلف المجالات ، ووقعت

(إسرائيل) مع اريتريا عام 1993م لإبداء تسهيلات بحرية في جزر (فاطمة – فخر) لاستقبال السفن الإسرائيلية ، كما أقامت (إسرائيل) محطة رادار على قمة جبل سوركين أعلى جبال المنطقة لمراقبة السفن التي تمر على مضيق باب المندب[29] ، وفي عام 1994م قطعت العلاقات الدبلوماسية بين البلدين نتيجة لإدعاء اريتريا بتدخل السودان في شؤونها الداخلية واتصاله بتنظيم الجهاد الاريتري ومحاولة التنسيق معه والإطاحة بنظام حكم الرئيس الاريتري (أسياسي افورقي)[30] ، لذلك قامت الحكومة الاريترية في عام 1995م بتسليم مقر السفارة السودانية للمتمردين السودانيين ، كما سمحت اريتريا للمتمردين بالبث الإذاعي لمدة أربع ساعات يومياً من العاصمة أسمرا ، كما قامت بالسماح للمتمردين السودانيين بإقامة معسكرات تدريبية فوق الأراضي الاريترية حتى إن الرئيس الاريتري أشار إلى استعداد بلاده لدعم المتمردين عسكرياً ، وقد أتهم وزير خارجية السودان عام 1997م اريتريا بتلقي مساعدات عسكرية(إسرائيلية) لدعم فصائل المعارضة السودانية وإثارة المشاكل على الحدود الشرقية ، أن تصعيد اريتريا للتوتر في الحدود الشرقية للسودان هدفه الضغط عليها للانضمام في التحالف مع (إسرائيل)[31] ، كما عملت اريتريا على دعم المتمردين والمعارضين للحكومة السودانية من خلال منح جبهة الدعم للجبهة الشرقية للسودان في إقليم قبائل البجا لمساندة الجبهة الجنوبية من أجل إسقاط الحكومة السودانية ، وتحتضن اريتريا أكثر من ثلاثة الآف مقاتل سوداني معارض يقيمون في معسكرات في شمال اريتريا بالقرب من الحدود السودانية الاريترية وقد زارهم الرئيس الاريتري وقال لهم " أنتم تريدون إسقاط نظام البشير ونحن أيضاً نريد ذلك "[32] ، وبأثر ذلك تحولت العاصمة الاريترية (اسمرا) إلى مقر لحركات التمرد السودانية تنطوي تحت أسم " التجمع الوطني الديمقراطي " ، وأصبحت هذه القوى مدعومة من قبل اريتريا تهدد الأمن الوطني السوداني ، فضلاً عن إشاعة الفوضى وعدم الاستقرار في عموم المناطق السودانية المجاورة لاريتريا وخاصة شرق السودان* ، ووصلت الخلافات بين البلدين ذروتها في مطلع عام 2002م عندما أعلنت الحكومة السودانية حالة الاستنفار القصوى في ولاية البحر الأحمر المتاخمة مع الحدود الاريترية لمواجهة حشود عسكرية من قوات التحالف المعارض والجيش الشعبي لتحرير السودان[33] ، وبالرغم من أن اريتريا لا تمتلك حدوداً مع السودان من جهة الغرب ، إلا أنها لعبت دوراً فعالاً ومضاداً للسودان في دعم متمردي دارفور بالسلاح والمال حيث تعد اريتريا من الدول الداعمة لحركتي (تحرير السودان و العدل والمساواة) وهما الحركتان الرئيسيتان في إقليم

دارفور، وعلى الرغم من مواقف اريتريا العدائية اتجاه السودان إلا أنها في عام 2005م وبسبب اندلاع القتال بين اريتريا وأثيوبيا بحدة وشراسة قامت بإرسال وفد كبير إلى الخرطوم في الوقت الذي كانت فيه العلاقات بين البلدين تمر في مرحلة القطيعة والتوتر لمدة أكثر من عشر سنوات متواصلة ، وتهدف هذه الخطوة الاريترية في جزء منها إلى رؤية (اسمرا) لتوازنات القوى في القرن الإفريقي و لاسيما في ظل الأوضاع المتفجرة على الحدود بين اريتريا و أثيوبيا وامتناع الأخيرة عن تنفيذ نتائج التحكيم الدولي الذي قضى بتسليم مدينة بأومي الواقعة تحت السيطرة الأثيوبية إلى اريتريا ، وشعور اسمرا بالحصار وفقدان النظير الإقليمي بعد قيام علاقات تنسيق وتعاون قوية بين أثيوبيا والسودان واليمن فيما يعرف بـــ(تجمع صنعاء) ، كما يفهم السلوك الاريتري في هذا الشأن بفتح صفحة جديدة في العلاقات بين البلدين بعد تغير هيكلية السلطة في السودان على أثر تشكيل حكومة الوحدة الوطنية التي شاركت فيها الحركة الشعبية لتحرير السودان بنصيب معين فيها حسب أتفاق السلام الذي أنهى الحرب في جنوب السودان[34] ، وأخذت العلاقات بالتحسن التدريجي بين البلدين وذلك بعد بدء مفاوضات القاهرة مع التجمع الوطني الديمقراطي المعارض ومفاوضات أبوجا مع متمردي دارفور ، وقد شهد عام 2006م نقلة في العلاقات بقيام اريتريا بدور الوسيط في المفاوضات بين الحكومة السودانية وجبهة الشرق التي تكللت بالنجاح وتم توقيع أتفاق سلام الشرق الذي أعطى للشرق ما كان يطالب به في موضوعي (اقتسام السلطة والثروة) ورحب السودان بدور اريتريا في دارفور بعد أن أبدت استعدادها للتوسط مع القوى الرافضة لاتفاقية أبوجا .

أن دور اريتريا العدائي يشكل مشكلة جيوبوليتكية حساسة للسودان ، وذلك لأنها تمثل السياسة التي تبنتها (إسرائيل) والتي كان لها دور كبير في خلق المشكلات السياسية بين البلدين وذلك من خلال وقوف اريتريا ضد السودان ودعم حركات التمرد في جنوب وغرب وشرق السودان ، وإثارة زعزعة استقرار السودان ، غير أنَّه في الآونة الأخيرة غيرت اريتريا موقفها العدائي تجاه السودان بسبب صراعها مع أثيوبيا مما أدى إلى عقد اتفاقية عام 2006م تهدف إلى تسوية سلمية ترضي الطرفين وتعزيز مسيرة السلام بما يصون وحدة وأمن واستقرار السودان [35] .

إن **السودان الشمالي** تعاني من مشاكل جيوبوليتكية متعددة وهذا ناتج عن الخلافات السياسية والاقتصادية مع تلك الدول ، فضلاً عن الصراعات الناتجة عن التداخل

القبلي بين السودان وجاراتها من الدول الأمر الذي يشكل عقبة كبيرة تحول دون استقرار هذه الدولة، وينتج عنها المزيد من الصراعات الداخلية السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

ثانياً : مشكلات حدود دولة جنوب السودان مع دول الجوار

أن **دولة جنوب السودان** عند انفصالها عن **السودان الشمالي** عام 2011م لم تواجه أي مشكلة مع دول الجوار وذلك لأنها ترتبط بعلاقات تاريخية وثيقة مع جاراتها بسبب الدعم المالي والمعنوي والعسكري الذي حضيت به الجبهة الشعبية لتحرير السودان أثناء صراعها مع **السودان الشمالي** ، إلا أن المشاكل الجيوبوليتكية التي تعاني منها **دولة جنوب السودان** تمثلت بشكل الدولة الناتج عن عملية رسم الحدود والتي تمثل :-

1- النتوءات

وهي أجزاء من أرض الدولة المغروسة بين كيانات سياسية لدولة أخرى ، أي هي زوائد من جسد الدولة ، ومن هذه النتوءات :-

أ- ننوء أعالي النيل : ويقصد به تلك المنطقة التي تمتد من شمال شرق **دولة جنوب السودان** ، ويكون هذا النتوء على شكل مستطيل متجه نحو **السودان الشمالي** مغروساً فيها هذا النتوء ويشكل تهديداً حقيقياً **لدولة جنوب السودان** وعبئاً دفاعياً عليها لأنه يمكن سيطرة الجيش السوداني على هذه المنطقة ولاسيما أن هذه المنطقة سهلية يمكن السيطرة عليها بسهولة . **كما في الخارطة (3)**

ب- نتوء بحر الغزال : وهي من الأراضي الواسعة التي تمتد نحو كل من **السودان الشمالي** و إفريقيا الوسطى بشكل شبه منحرف ، ومن المنظور الجيوستراتيجي يمثل هذه النتوء عيباً على هيبة الدولة ولاسيما أن الحدود بين شطري السودان لم تحسم بعد ، وهنالك كثير من القبائل المشتركة بين حدود التماس بين البلدين تمارس حرفة الرعي [36]. **كما في الخارطة (3)**

ج – نتوء ايلمي : وهو الإقليم الذي يقع إلى أقصى الجنوب الشرقي من جنوب السودان عند التقاء حدود **دولة جنوب السودان** مع كينيا وأثيوبيا والذي يظهر على شكل مثلث يبلغ مساحته (3458كم) وهو مثلث غني بالمعادن[37] والمراعي لذلك ترتاده القبائل من الدول الثلاثة ، ولهذا تحدث صدامات ونزاعات بين تلك القبائل حول المراعي ليشكل فيما بعد أبرز التحديات الحدودية للسودان الجنوبي مع كينيا [38] . **كما في خارطة (3)**

وقد بدأ النزاع في هذا المثلث عام 1938م وذلك حينما قررت بريطانيا التي كانت تحكم البلدين في ذلك الوقت إعطاء سلطة الحكم الإداري على المثلث إلى كينيا ، في حين

كانت بريطانيا نفسها قررت في وقت سابق عام 1914م أن هذا المثلث يقع ضمن الأراضي السودانية وظل الأمر على هذا الحال حتى حصل السودان على استقلاله عام 1956م ثم تبعتها كينيا بعد ذلك ، والتي أظهرت فيها مثلث ايلمي في الخريطة الرسمية السودانية وأيضاً ضمن الخريطة الرسمية الكينية ، ولقد ظلت الأزمة الناتجة عن هذا الموقع فاقماً بين الدولتين إلا أنها تثور بين مدة وأخرى وخاصة في ظل عدم استقرار الأوضاع في السودان واتهام الحكومة الكينية بالمساعدة في ذلك[39] ، وقد بلغ التوتر في العلاقات الكينية – السودانية بشأن مثلث ايملي عام 1988م في عهد حكومة صادق المهدي ، حيث ذكرت المصادر السودانية أن الحكومة الكينية قد قامت بنشر خريطة جديدة لكينيا لم تقتصر على وضع مثلث ايملي بحدوده المعروفة داخل الأراضي الكينية بل قامت بتوسيع تلك الحدود بما يعادل (6223كم2) الأمر الذي عدّته الخرطوم وضعاً لا يمكن السكوت عليه وأعلنت أنها ستلجأ إلى القانون الدولي لاسترداد حقوقها وأنها تملك الوثائق والمستندات الدالة على ذلك ، وكينيا من ناحيتها تعتبر هذا المثلث جزءاً لا يتجزأ من أراضيها وأنه سيبقى مما أدى إلى توتر العلاقة بين البلدين[40] .

واستمرت الصراعات بين البلدين على مثلث ايملي ولم تحل هذه المشكلة ، حتى بعد انفصال جنوب السودان عن شمالها وإعلان قيام **دولة جنوب السودان** عام 2011م حيث تحولت المشكلة من الخرطوم إلى جوبا ولم يتم مناقشة المشكلة بين البلدين إلى الآن بسبب انشغال جنوب السودان في صراعها مع **السودان الشمالي** وبناء البنى التحتية وتطوير اقتصادها ، لذلك على **دولة جنوب السودان** حل المشكلة التي تشكل خطراً جيوبوليتكياً يهدد الدولة .

2- الانبعاجات :

وهي أرض واهنة في جسد الدولة تقوم بتفريغ إقليم الدولة من أجزاء ومساحات تعمل على الإخلال بالشكل الهندسي المنتظم قد تستخدم من قبل دول الجوار للتدخل في الأمن الوطني للدولة ، وتتمثل الانبعاجات بما يأتي :

أ- **الانبعاج الأثيوبي** : وهي الأراضي الأثيوبية التي تمتد داخل أراضي **دولة جنوب السودان** من جهة الشرق ، شكله أشبه بالمربع وهو جزء من إقليم جاميلا الأثيوبي الذي توجد فيه مجموعات أثنية والذي يحده من جهة **دولة جنوب السودان** وولاية أعالي النيل و جونقلي ، وهناك الكثير من القبائل الرعوية التي تتحرك على جانبي الحدود البلدين ، كما أن النظرية الأثنية لا يختلف عن النسق القائم في **دولة جنوب السودان** وهذا ما يجعله

مؤثراً على داخل السودان الجنوبي ولاسيما أتباع الديانة الوثنية ، ومن الناحية الإستراتيجية فأن هذا الانبعاج يمثل تهديداً **لدولة جنوب السودان . كما في خارطة (3)**

ب – الانبعاج الكونغولي : وهي الأراضي التي تمتد من الكونغو الديمقراطية من جهة الجنوب على شكل مثلث يمتد رأسه نحو **دولة جنوب السودان** وقاعدته في الكونغو الديمقراطية ، كما أن طبيعة الوضع الطبوغرافي لهذه المنطقة وجود المرتفعات التي يزيد ارتفاعها نحو (700–800)م ومن الناحية الإستراتيجية لا يشكل هذا الانبعاج خطراً على الدولة لصعوبة إجتيازه واختراقه، ومن جانب أخر ممكن أن يصبح موضعاُ دفاعياً يصب في مصلحة الدولة[41]. **كما في خارطة (3)**

أن هذه النتوءات والانبعاجات في شكل حدود **دولة جنوب السودان** تمثل مشكلات جيوبوليتكية مع جاراتها وانعكاس هذه المشكلات على بناء وتطور هذه الدولة الفتية التي تحتاج إلى وضع سياسي واقتصادي مستقر من أجل النهوض بالواقع المتخلف والمتردي لذلك تعد نقطة ضعف جيوبولتيكية في وقت الأزمات والصراعات ولاسيما مع دول الجوار ، وتمثل تحديات تقف أمام **دولة جنوب السودان** تعوق من أداء وظائفها وخاصة الجانب الدفاعي والاقتصادي وحتى الاجتماعي .

خارطة (3)

شكل حدود دولة جنوب السودان

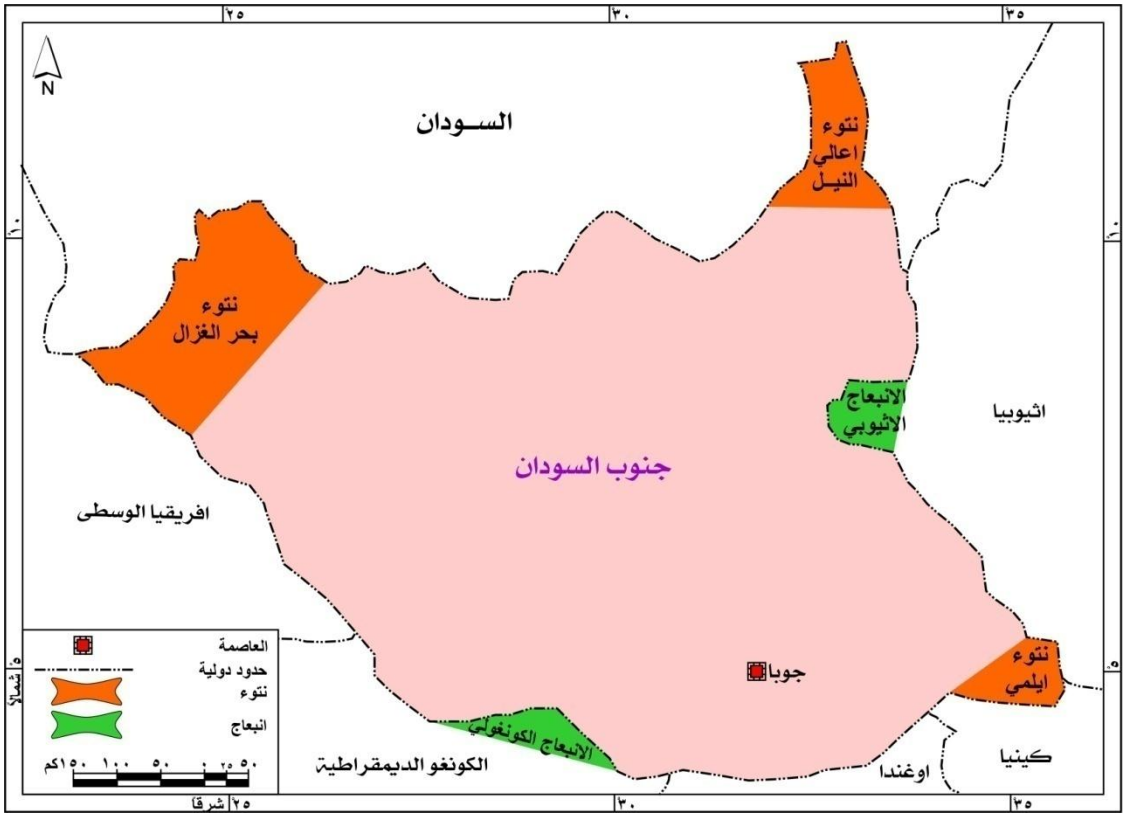

المصدر من عمل الباحثة بالاعتماد على :-

- South Sudan statistical year book 2011، national bureau of statistics (NBS)، Juba، 2011،p6.

الخاتمة:

إن المشكلات الجيوبوليتكية للحدود في **شطري السودان** تعد من المشاكل المعقدة وذات إبعاد مختلفة اقتصادية وسياسية واجتماعية تقف عائقاً إمام تطلعات دولتي السودان الشمالي والجنوبي ونعتقد إن هذه المشكلات يستبعد حلها في الأمد القريب والمتوسط لشدة تعقيدها وتباعد وجهات النظر بين شطري السودان فضلا عن التدخلات الإقليمية والدولية التي تعمل على تقويض إي حلول مناسبة لإدامة الخلافات بين الطرفين وجعلهما بدوران في فلك المشاكل والتخلف وإيقاف عمليات التنمية والتطوير إن وجدت .

المصادر :

(1) سرحان غلام حسين ، مثلث حلآيب والعلاقات السودانية – المصرية ، مجلة الفتح ، المجلد2، العدد3 ، جامعة ديالى ، كلية التربية الأساسية ، 1998 ، ص143.

* للمزيد عن الموضوع ينظر إلى :- جمال عبد الجواد ، مصر في السياسة السودانية ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 79 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1985 ، ص 68 – ص 87 .

(2) عبد السلام إبراهيم البغدادي ،السودان المعاصر ، ط1، دار المعارج للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، 200، ص81- ص84

(3) صلاح الدين علي الشامي ، السودان دراسة جغرافية ، ط1 ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، 1982، ص 95 .

(4) عبد السلام إبراهيم البغدادي ،السودان المعاصر ، مصدر سابق ، ص82 .

(5) صلاح الدين علي الشامي ، مصدر سابق ، ص 95 .

(6) محمد عوض محمد ، السودان الشمالي سكانه وقبائله ، ط2 ، مطبعة لجنة للتأليف والنشر والترجمة ، القاهرة ، 1956 ، ص79

(7) عبد السلام إبراهيم البغدادي ،السودان المعاصر ، مصدر سابق ، ص83 – ص 84 .

(8) سرحان غلام حسين ، مشكلة حلآيب .... ، مصدر سابق ، ص 145 .

(9) يوسف نور عوض ، مشكلة حلآيب وشلاتين بين مصر والسودان ، مجلة القدس ، على الموقع الالكتروني على الانترنت http//www.alqudus.com

(10) عبد السلام إبراهيم البغدادي ،السودان المعاصر ، مصدر سابق ، ص85 .

(11) يوسف نور عوض ، مشكلة حلآيب وشلاتين بين مصر والسودان ، مصدر سابق على موقع الانترنت.

(12) نصر الدين أبو هداية كرشوم ، الأمن الوطني السوداني ودول الجوار الإفريقي ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، معهد القائد المؤسس للدراسات القومية والاشتراكية العليا (ملغاة) ، الجامعة المستنصرية ، بغداد ، 2003 ، ص 88 .

(13) محمد أحمد عزت البياتي ، فرصة السودان في قمة طرابلس السباعية ، مجلة المرصد الدولي ، العدد 1 ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، آذار – نيسان ، 2006 ، ص 75 .

* للمزيد عن تفاصيل المؤتمر ينظر إلى : إسراء أحمد جياد ، قمة طرابلس الخماسية حول دارفور ، مجلة المرصد الدولي ، العدد11 ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، 2005 ، ص 5 .

(14) محمد احمد عزت البياتي ، فرصة السودان في قمة طرابلس السباعية سابق ، ص 75 .

* وهي حركة تستهدف إسقاط النظام السياسي في تشاد وتطبيق سياسة التفرقة بين الجنوب المسيحي ذو مؤثرات إفريقية والشمال المسلم الذي يرتبط بالأصول العربية ، وأن هذه المنظمة اتخذت من الأراضي السودانية في إقليم دارفور تحديداً قاعدة لها لانطلاق هجماتها باتجاه تشاد ، فضلاً أنها تضم أحزاب وشخصيات بعضها ذو أصول عربية سودانية .

(15) عبد الله عبد السلام الفاتح ، العلاقات السودانية التشادية المعاصرة ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 108 ، مؤسسة الأهرام للدراسات الإستراتيجية ، القاهرة ، 1992 ، ص224 .

(16) منى حسين عبيد، السودان ومحيطه الإقليمي دراسة في المشكلات السياسية، ط1، مطبعة بيت الحكمة ، بغداد ، 2012 ، ص 144 – ص 147 .

* للمزيد عن موقف تشاد من أزمة دارفور ينظر إلى : محمود أحمد عزت ، موقف تشاد من أزمة دارفور ، مجلة أوراق دولية ، العدد145 ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، 2005 ، ص 19 – ص 22 .

(17) قاسم محمد عبيد ،التنوع الأثني لسكان السودان وأثره في قوة الدولة ، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) ،كلية التربية ابن رشد ، جامعة بغداد ، 2007 ، ص 174 .

(18) جمهورية العراق ، وزارة الخارجية ، التقرير السياسي السنوي لعام 2011 ، بغداد ، ص70 –ص71.

(19) قاسم محمد عبيد ، مصدر سابق ، ص 158 .

(20) ميسون موسى محمد ، مشكلة دارفور وأثرها في الأمن الوطني السوداني ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية للبنات ، جامعة بغداد ، 2008 ، ص 57 .

(21) القلق السوداني وعقد القمة الثلاثية بين السودان وتشاد وإفريقيا الوسطى على موقع الانترنت : http//www.algazeera.net.

(22) منى حسين عبيد ، السودان و محيطه الإقليمي .... ، مصدر سابق ، ص 71 .

(23) جلال رأفت ، القرن الإفريقي ، أهم القضايا المثارة حلقة نقاشية ، مجلة المستقبل العربي ، العدد218 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1991 ، ص78 .

(24) عايدة العلي سري الدين ، السودان والنيل بين مطرقة الانفصال والسندان الإسرائيلي ، ط1 ، دار الأفق ، بيروت ، لبنان ، 1998 ، ص295 – ص296 .

(25) منى حسين عبيد ، مصدر سابق ، ص 92 .

(26) جمال عبد الجواد ، محددات السياسة الخارجية السودانية في ظل النظام العسكري – الإسلامي ، السياسة الدولية ، مؤسسة الأهرام للدراسات الإستراتيجية ، العدد 138 ، القاهرة ، 1997 ، ص98 .

* للمزيد حول الموضوع يرجى النظر في : محمد أبو الفضل ، الولايات المتحدة في المسألة السودانية ، مجلة السياسة الدولية ، العدد145 ، مؤسسة الأهرام للدراسات الإستراتيجية ، القاهرة ، 2001، ص142–ص153 / عبد العظيم عبد العال ، الولايات المتحدة والإسلام السياسي في السودان 1989–1999م ، ط 1 ، الجنان للنشر والتوزيع ، الخرطوم ، 2010 / عبده مختار موسى ، العلاقات السودانية–الأمريكية مجلة المستقبل العربي ، العدد319 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 2005 ، ص65–ص78 .

(27) حسن الحاج علي ، السياسة الخارجية الأمريكية الجديدة ما بعد الحرب الباردة ، دراسات إستراتيجية ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام ، القاهرة ، ص34 .

(28) منى حسين عبيد ، مصدر سابق ، ص 211 .

(29) محمد عثمان حبيب الله ، شرق السودان بين المخاطر التدويل و أفاق الحل السلمي ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 158 ، مؤسسة الأهرام للدراسات الإستراتيجية ، القاهرة ، 2004 ، ص206 .

(30) عايدة العلي سري الدين ، مصدر سابق ، ص295 .

(31) إجلال رأفت ، القرن الإفريقي .... ، مصدر سابق ، ص78 .

(32) قاسم محمد عبيد ، مصدر سابق ، ص189 .

*للمزيد عن الموضوع ينظر إلى : منى حسين عبيد ، قضية شرق السودان خلفياتها – أسبابها – تطورها ، مجلة المرصد الدولي ، العدد3 ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، 2007 ، ص97 –ص101 .

(33) محمد عثمان حبيب الله ، مصدر سابق ، ص206 .

(34) ميسون موسى محمد ، مصدر سابق ، ص156 – ص157 .

(35) جمهورية العراق ، وزارة الخارجية ، التقرير السنوي 2011 ، مصدر سابق ، ص73 .

(36) انتصار معاني علي ألساعدي ، دولة جنوب السودان دراسة في الجغرافية السياسية، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية للبنات ، جامعة بغداد ، العراق ، 2014، ص20 .

(37) هاني أرسلان ، الحدود الجنوبية للوطن العربي ، مجلة السياسة الدولية ، العدد112، مؤسسة الأهرام للدراسات الإستراتيجية ، القاهرة ، 1992 ، ص89 .

(38) – سعد ناجي جواد وعبد السلام إبراهيم البغدادي ، الأمن القومي العربي ودول الجوار الإفريقي ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، ط1 ، العدد 31 ، 1999 .، ص33

(39) نصر أبو هداية كرشوم ، مصدر سابق ، ص32 .

(40) عبد السلام البغدادي و سعد ناجي جواد ، الأمن القومي .... ، مصدر سابق ، ص32 .

(41)انتصار معاني علي الساعدي ، مصدر سابق ، ص19 .

Abstract

Despite the secession of southern Sudan، but that did not put an end to Sudan's problems but quite the opposite has exacerbated the problems rather than both of them only، but on the Arab neighboring countries - Africa، which is linked with Sudan borders staggered along overlapping tribal with some of which are much less affected by certain movements and nationalities in those countries and the demand for secession is like other southern state which leads to the creation of a state of political instability، which in turn will impact on the two parts of Sudan's relationship with the Arab neighboring countries - Africa.